



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.5
8 September 1999
ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
البند ٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية

النظر في التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل
دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمي في أفريقيا

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤ - ١	أولاً - مقدمة
٢	١٣ - ٥	ثانياً - موجز التقارير المقدمة عن عمليات برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمي
٤	٤٨ - ١٤	ثالثاً - حالة تقدم برامج العمل دون الإقليمية
١٥	٨٤ - ٤٩	رابعاً - حالة تقدم عملية إعداد برنامج العمل الإقليمي

المرفق

٢٥ ملامح وصفية نموذجية لإقامة شبكة موضوعية للتعاون في إطار برنامج العمل الإقليمي في أفريقيا

أولاً - مقدمة

١- بموجب المقرر ١١/م ١-١، تستكمل المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية بالمعلومات المقدمة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي فضلاً عن المعلومات الواردة في تقارير أخرى، لكي يتاح لمؤتمر الأطراف استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وسير عمل الأحكام المؤسسية في ضوء الخبرات المكتسبة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وعلى الصعيد الدولي، وكذلك تقديم توصيات مناسبة لمواصلة أهداف الاتفاقية على أساس تحليل التقدم المحرز.

٢- وبموجب الفقرة ٢ من المقرر ٥/م ٢-٢، التي تذكر بأن تقارير البلدان الأفريقية المتأثرة ستدرس في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، وضعت الأمانة هذا التقرير الذي يلخص المعلومات المتعلقة بالأنشطة المنجزة على الأصعدة دون الإقليمية وعلى الصعيد الإقليمي.

٣- وفيما يتعلق ببرامج العمل دون الإقليمية، تستمد المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من التقارير المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية التي تشكل مراكز تنسيق أو مراكز اتصال للأنشطة دون الإقليمية. وهذه المنظمات هي التالية: اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛ والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا؛ والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية للتنمية، واتحاد المغرب العربي. والتقارير الكاملة التي أحالتها هذه المنظمات متاحة في موقع الأمانة على الشبكة العالمية للمعلومات (www.unccd.de).

٤- وفيما يتعلق ببرامج العمل الإقليمي، يبين هذا التقرير أساساً حالة تقدم هذه العملية على نحو ما يسررتها الأمانة بطلب من الشركاء الأفريقيين.

ثانياً - موجز التقارير المقدمة عن عمليات برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي

٥- أتاح النظر في مختلف التقارير الواردة إبداء التعليقات والملاحظات التالية:

(أ) على صعيد برامج العمل دون الإقليمية

٦- إن عمليات برامج العمل دون الإقليمية في مختلف المناطق دون الإقليمية في القارة الأفريقية تتقدم بطريقة مرضية نسبياً على الرغم من وجود ظروف صعبة في الكثير من الأحيان، تتسم بعدم كفاية الموارد المخصصة لهذه العملية وكذلك بضعف التزام شركاء التعاون. ويعزى عدد معين من الصعوبات إلى ضعف القدرات المؤسسية وعدم وجود آليات متابعة وتقييم فعالة في جميع المؤسسات التي تشكل مراكز اتصال لبرامج العمل دون الإقليمية تقريباً.

وتفسر هذه الحالة في الواقع أن معظم برامج العمل دون الإقليمية حددت مسألة تعزيز القدرات بوصفها إحدى الأولويات في مجالات تعاونها.

٧- وفيما يتعلق بتمويل العملية، تجدر ملاحظة أن نوعية الأنشطة المنفذة في هذه المرحلة الأولى هي دليل كاف لتبرير ما تحظى به الأنشطة الجارية من اهتمام متزايد من جانب الدول الأطراف في هذه المنظمات دون الإقليمية وكذلك أطرافها التعاونية الرئيسية. غير أنه يتبين من التقارير أن الالتزام المالي من جانب البلدان الأعضاء ما زال ضعيفاً جداً في مناطق دون إقليمية معينة، بينما لوحظ بذل جهد كبير في مناطق دون إقليمية أخرى.

٨- ومن المهم أن يشدد في هذا الصدد على الأهمية الخاصة التي توليها التقارير المختلفة إلى وضع صناديق أو آليات مالية لتسهيل العمليات دون الإقليمية.

(ب) على صعيد برنامج العمل الإقليمي

٩- جرت عملية برنامج العمل الإقليمي وفقاً لأحكام الاتفاقية والمبادئ التوجيهية لمؤتمر البلدان الأفريقية الأول المعني بتنفيذ الاتفاقية (واغادوغو، آذار/مارس ١٩٩٧). وما زال موطن القلق الرئيسي يكمن في اتباع وتيرة تطور تتسجم مع مستوى تقدم برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية بحيث تعزز العمليات الثلاث بعضها البعض.

١٠- وتنفيذ المرحلة الأولى من عملية برنامج العمل الإقليمي منذ آذار/مارس ١٩٩٨، بواسطة تنظيم حلقات تدارس مواضيعية، مكن من توافر عناصر كفيلة بأن تساهم في تقييم أفضل للموجود وتصور أفضل للقضاء على ما يمكن أن يحدث من ازدواجية.

١١- وفي هذا الصدد، فإن إحدى العبر المستخلصة من ممارسة حلقات التدارس المواضيعية المعقودة لدعم عملية برنامج العمل الإقليمي هي قطعاً توافق الآراء الذي تجلّى بشأن ضرورة توافر فهم مشترك عملي أكثر وأقرب إلى مجالات اهتمام الاتفاقية بدلاً من اتباع نهج تقليدي وغير عملي نسبياً لمفهوم "الشبكة". وجرت مناقشات محتدة جداً أحياناً حول تجربة النظام التقليدي لعمل الشبكات في أفريقيا، ومكنت تلك المناقشات من زيادة إيضاح أهداف الاتفاقية وتحسين تصور الإمكانيات القائمة، ورفع قيمة القدرات العلمية والتقنية التي قد يمكن لأفريقيا بكاملها تعبئتها من أجل المساهمة إيجابياً في تنفيذ الاتفاقية.

١٢- وإحدى العبر الرئيسية هي وجود مكاسب علمية وتقنية عديدة كان يمكن أن يتيح تحسين استخدامها وتحسين قيمتها وتعميمها بصورة مناسبة أكثر المساهمة بصورة حاسمة في مكافحة الجفاف والتصحر في أفريقيا. ويسير برنامج العمل الإقليمي الأفريقي في هذا الاتجاه بإشراك جميع جهات التعاون الإقليمي الفاعلة، وكذلك شركائها المهتمين الرئيسيين.

١٣- أما فيما يتعلق بتمويل العملية ومسألة اتفاقات الشراكة، فمن المشجع ملاحظة أن العديد من الفاعلين على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، فضلاً عن بعض الشركاء الثنائيين، قد بذلوا جهوداً مختلفة في سبيل مواكبة العملية الجارية ودعمها.

ثالثاً - حالة تقدم برامج العمل دون الإقليمية

١- في غربي أفريقيا

١٤- قامت منطقة غربي أفريقيا الفرعية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بوضع برنامج عمل دون إقليمي لمكافحة التصحر تطبيقاً للمادة ١٠ من مرفق التنفيذ الإقليمي لأفريقيا الوارد في الاتفاقية. ويتعلق البرنامج بستة عشر بلداً من المنطقة الفرعية (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا) وتشاد، وساهمت هذه البلدان في صياغة البرنامج بتنسيق من اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا.

(أ) قطاعات التعاون المدرجة في البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

١٥- حددت، لدى انطلاق تنفيذ العملية، ثمانية مجالات تعاون ذات أولوية وكانت هذه المجالات موضوع مشاورات دون إقليمية مختلفة:

- الإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة؛
- الإدارة المستدامة للموارد النباتية والحيوانية المشتركة؛
- التعاون العلمي والتقني؛
- تنمية موارد الطاقة وترشيد إدارتها؛
- مكافحة أعداء الزراعات والأنواع الحرجية والحيوانات؛
- الإنذار المبكر وتخفيف آثار الجفاف؛
- الإعلام والتدريب والاتصالات؛

- سياسات تنسيق نظم التسويق ووضع هياكل أساسية مشتركة.

١٦- ومنذ اعتماد الاتفاقية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وحتى شهر أيار/مايو ١٩٩٩، نفذت عدة تدابير متصلة بوجه خاص بما يلي:

- اعتماد تدابير تنفيذ مؤسسية؛
- تحديد معايير تأهل أنشطة برامج العمل دون الإقليمية؛
- تحديد مراكز تنسيق المجالات المواضيعية المختارة؛
- طرائق دعم بلدان المنطقة دون الإقليمية في إطار عمليات خطط العمل الوطنية لكل واحد منها؛
- وضع آلية لتسهيل تبادل المعلومات والتجارب والدراية؛
- صياغة واعتماد برنامج العمل دون الإقليمي وكذلك اعتماد استراتيجية لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذه.

١٧- وعينت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، بوصفها مركزي الاتصال للأنشطة التحضيرية وتنسيق التنفيذ. والآليات المبينة أدناه لهاتين المؤسستين دون الإقليميتين تشكل الإطار المؤسسي للتشاور بشأن برنامج العمل دون الإقليمي في غربي أفريقيا:

- مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا الموسع ليشمل تشاد هو هيئة القرار العليا؛
- المنتدى دون الإقليمي للجهات الفاعلة هو هيئة تضم جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين لهم دور يؤديه في إدارة الموارد المشتركة للمنطقة دون الإقليمية؛
- لجنة التنسيق دون الإقليمية هي الهيئة المكلفة بالمهام الرئيسية لمتابعة وتخطيط وتنسيق برنامج العمل دون الإقليمي؛
- شكل عدد معين من الأفرقة المعنية بمواضيع معينة، وهي في آن واحد محافل تفكير علمي وتقني، ومحافل تشاور وتنسيق بشأن التدابير الواجب اتخاذها. وقد عين بعض رؤساء هذه الأفرقة.

(ب) عملية التشاور لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي واتفاقات الشراكة المبرمة مع البلدان المتقدمة و/أو كيانات أخرى مهتمة

١٨- تخللت مجموعة من المشاورات دون الإقليمية عملية برامج العمل دون الإقليمي منذ اعتماد الاتفاقية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في باريس. ويمكن بوجه خاص ذكر ما يلي:

- أيلول/سبتمبر ١٩٩٤: لقاء وزاري جرى في واغادوغو ببوركينا فاسو، بمبادرة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، أسفر عن اتخاذ قرار بتحضير برنامج عمل دون إقليمي وحيد لمجموع غربي أفريقيا؛
- تموز/يوليه ١٩٩٥: مؤتمر دون إقليمي عقد في داكار بالسنغال، وكان مرحلة حاسمة في إطلاق عملية برنامج العمل دون الإقليمي وضم مراكز التنسيق الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية في المنطقة دون الإقليمية وشركاء التعاون الرئيسيين؛
- شباط/فبراير ١٩٩٦: مشاورات جرت في لومي بتوغو بين المنظمات الحكومية الدولية في بلدان المنطقة دون الإقليمية بغية تحديد استراتيجية تعاون للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية المشتركة؛
- آذار/مارس ١٩٩٧: اجتماع المنظمات غير الحكومية لبلدان أفريقيا الغربية الناطقة بالإنجليزية بغية الاتفاق على إشراك المنظمات غير الحكومية في عملية تنفيذ الاتفاقية؛
- تموز/يوليه ١٩٩٧: منتدى دون إقليمي عقد في نيامي بالنيجر حول تحديد الأولويات دون الإقليمية في مجال الموارد الطبيعية المشتركة؛
- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧: اجتماع عقده في أكرا بغانا لجنة التنسيق دون الإقليمية حول المسائل المؤسسية والمالية والتقنية؛
- كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٨: اجتماعات للأفرقة المعنية بمواضيع عقدت في واغادوغو ببوركينا فاسو؛
- أيلول/سبتمبر ١٩٩٨: اجتماع عقده في كوتونو بينن لجنة التنسيق دون الإقليمية حول التصديق على المشروع الأولي لبرنامج العمل دون الإقليمي؛

- أيار/مايو ١٩٩٩: اجتماع عقده في لومي بتوغو وزراء البيئة في المنطقة دون الإقليمية ووسع ليشمل تشاد من أجل اعتماد برنامج العمل دون الإقليمي.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل اجتماعات عقدت في بامكو بمالي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وبانجول بغامبيا في آب/أغسطس ١٩٩٦، بين هيئات التنسيق الوطنية وبين هيئات التنسيق الوطنية والمنظمات غير الحكومية بغية اعتماد منهجية مشتركة لصياغة برنامج العمل الوطني في المنطقة دون الإقليمية؛ ومكنت لقاءات أخرى، مثل لقاء بامكو في نيسان/أبريل ١٩٩٦، من التعمق في التفكير في مسألتي تعبئة الموارد لتمويل برامج العمل الوطنية وتحسين مشاركة أطراف المجتمع المدني في العمليات الوطنية.

٢٠- وبموجب الفقرة الفرعية (أ) من المادة ١١ من مرفق التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، تواصلت أنشطة صياغة مشاريع رائدة عبر وطنية لمكافحة التصحر في إطار التعاون بين اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وهذه المشاريع، التي تهدف إلى المساهمة في خلق ظروف نمو محلي متكامل في المناطق الحدودية بين المغرب العربي والساحل، تهم على السواء القواعد الشعبية والفاعلين الحكوميين وشركاء التعاون.

(ج) الموارد المالية المخصصة من البلدان الأطراف المتأثرة في المنطقة دون الإقليمية لدعم تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي والمساعدة التقنية والمالية الواردة أو اللازمة

٢١- إن عملية برنامج العمل دون الإقليمي في غربي أفريقيا مر منذ وقت وجيز بمرحلة الانطلاق التي كان تمويل الأنشطة في أثنائها تمويلاً منقطعاً أساساً. وفي الواقع، كانت الموارد التي عبأتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل من شركائها التقليديين والدعم المقدم عن طريق أمانة الاتفاقية هي الموارد الوحيدة التي مكنت، في المرحلة الراهنة، من تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه، بحيث قد يكون من غير المناسب الحديث في هذه المرحلة عن اتفاقات شراكة والتزام ثابت من جانب شركاء التعاون. ومبلغ الموارد المعبأة حتى الآن هو نحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٢- وتجدر ملاحظة أنه نظراً إلى أهمية الاحتياجات المقبلة من الموارد المالية والبشرية، فإن عدم وجود آلية شراكة وتمويل مناسب لبرنامج العمل دون الإقليمي قد يشكل عائقاً جسيماً نسبياً أمام سير العملية بصورة طبيعية. وفي هذا الصدد، من المزمع أن ينشأ من جديد، في أسرع وقت، مشروع وضع آلية مالية لتسهيل عملية برنامج العمل دون الإقليمي في غربي أفريقيا.

(د) المعالم والمؤشرات

٢٣- ساهمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في صياغة مشروع مشترك أعد بمساعدة مرصد الصحراء والساحل ويتعلق بوضع مجموعة مؤشرات ومعالم لتقييم برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية.

٢- في أفريقيا الجنوبية

٢٤- اعتمد انطلاق عملية صياغة برنامج عمل دون إقليمي في أفريقيا الجنوبية على مبادرات سابقة كانت قد مكنت من تنظيم الحملة ضد التصحر في المنطقة الفرعية حول برامج ومشاريع هامة مثل مشروع كالاهاري - ناميب مثلاً. وبعد اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٩٤، قامت بلدان المنطقة الفرعية (أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، فضلا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشيل اللتين انضمتا فيما بعد إلى المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي) بتعبئة جهودها لتحديد مضمون برنامج العمل دون الإقليمي في إطار تعاونها داخل قطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

(أ) قطاعات التعاون المدرجة في البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٢٥- على إثر عدة مشاورات دون إقليمية نظمت بما يتفق مع مبادئ الاتفاقية، أقر مجلس وزراء المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي واعتمد في آب/أغسطس ١٩٩٧ برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة أفريقيا الجنوبية، الذي يشمل سبعة مجالات تعاون ذات أولوية. والمجالات السبعة المختارة تتعلق بما يلي:

- تعزيز القدرات والتنمية المؤسسية؛
- تعزيز نظم الإنذار المبكر؛
- التعاون من أجل التنمية المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة وللنظم الإيكولوجية؛
- جمع المعلومات ومعالجتها وتبادلها؛
- تطوير عملية نقل التكنولوجيات المناسبة على الصعيد المجتمعي؛
- تطوير مصادر طاقة بديلة؛

• المسائل الاجتماعية الاقتصادية.

٢٦- واتخذت تدابير مؤقتة للتعاون على تعزيز المؤسسات وإتاحة قاعدة متينة للمبادرات المتوخاة في إطار عملية برنامج العمل دون الإقليمي:

• تعيين المؤسسة الناميبية لبحوث الصحراء، في عام ١٩٩٧، بوصفها مركز جودة دون إقليمي لتعزيز القدرات؛

• تدريب المدربين؛

• دعم البحث.

ومكنت هذه المبادرات من بدء تنفيذ العملية بفعالية.

٢٧- كما كلفت مؤسسات تقنية متخصصة مختلفة تابعة للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي بمسؤولية متابعة كل واحد من المجالات الأخرى المختارة ذات الأولوية، علماً بأن بعض البرامج المحددة، مثل خطة عمل كالاهاري - ناميب وأنشطة اللجنة الاستشارية العلمية والتقنية متعددة التخصصات (المنشأة في حزيران/يونيه ١٩٩٨)، تنسقها أمانة قطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

(ب) عملية التشاور لدعم إعداد برنامج العمل دون الإقليمي واتفاقات الشراكة المبرمة مع البلدان المتقدمة الأطراف والكيانات المهمة الأخرى

٢٨- أسفرت عملية برنامج العمل دون الإقليمي منذ انطلاقها عن نشاط تشاور كبير في المنطقة الفرعية في الفترة بين أيار/مايو ١٩٩٣ وآذار/مارس ١٩٩٧؛ وعقدت أكثر من ٥ حلقات تدارس دون إقليمية (منها محفل ماسيرو دون الإقليمي الذي اعتمد برنامج العمل دون الإقليمي) و٦ اجتماعات عن مسائل متعلقة بهذا البرنامج، حسب الترتيب الزمني المبين أدناه:

• أيار/مايو ١٩٩٣، فرانسيسفون، بوتسوانا: اجتماع دون إقليمي لتحديد المسائل الرئيسية التي تهم بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي؛

• حزيران/يونيه ١٩٩٤، مبابان، سوازيلند: اجتماع دون إقليمي لاستعراض واعتماد دراسة الحالة الإفرادية دون الإقليمية بشأن الجفاف والتصحر في منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي؛

- آذار/مارس ١٩٩٥، بريتوريا، جنوب أفريقيا: حلقة تدارس دون إقليمية عن تخطيط عملية برنامج العمل دون الإقليمي؛
- كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ويندهوك، ناميبيا: اجتماع دون إقليمي بشأن المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل دون الإقليمي؛
- آذار/مارس ١٩٩٧، ماسيرو، ليسوتو: ندوة دون إقليمية لدراسة المشروع الأولي لبرنامج العمل دون الإقليمي؛
- آب/أغسطس ١٩٩٧، ماسيرو، ليسوتو: مجلس وزراء المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي لاعتماد برنامج العمل دون الإقليمي للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي؛
- نيسان/أبريل ١٩٩٨، غابوروني، بوتسوانا: اجتماع دون إقليمي لدراسة التوصيات المتعلقة بتنفيذ مشروع كالاهاري - ناميب في إطار برنامج العمل دون الإقليمي؛
- نيسان/أبريل ١٩٩٨، هراري، زمبابوي: حلقة تدارس دون إقليمية عن الأنشطة المتعلقة بمواءمة نظم الإنذار المبكر بشأن التصحر في منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

٢٩- ومكنت مشاورات أخرى من استعراض مشاريع وبرامج قائمة وكذلك مواءمة الاستراتيجيات والمنهجيات التي وضعتها مراكز التنسيق الوطنية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ عملية برامج العمل الوطنية وبرنامج العمل دون الإقليمي.

٣٠- كما أن نجاح هذه المشاورات المختلفة عزز مصداقية قطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وهو قطاع تمكن من إبرام اتفاقات شراكة هامة فيما بين الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وكذلك بين قطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وشركاء تعاون تقليديين معينين.

(ج) الموارد المالية المخصصة من البلدان الأطراف المتأثرة في المنطقة الفرعية والمساعدة التقنية والمالية الواردة أو اللازمة

٣١- إن تمويل عملية برنامج العمل دون الإقليمي في أفريقيا الجنوبية تم أساساً حتى الآن عن طريق مساهمة من الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في شكل دعم بالموظفين أو دعم لوجيستي للتنظيم الموضوعي والمادي للمشاورات دون الإقليمية.

٣٢- وبالإضافة إلى ذلك، استفادت العملية من موارد مالية ودعم تقني من منظمات ومؤسسات دولية مختلفة، بما فيها أمانة الاتفاقية. غير أن تلبية الاحتياجات من التمويل في المستقبل ستعتمد على مواصلة وتعزيز الدور الذي تنهض به حتى الآن الدول الأعضاء وشركاء التعاون.

(د) المعالم والمؤشرات

٣٣- مكنت الاستنتاجات الرئيسية لحلقة تدارس ماسيرو من تكليف اللجنة الاستشارية العلمية والتقنية متعددة التخصصات بضمن صياغة هذا النشاط وتنفيذه ومتابعته وتقييمه.

٣- في شرقي أفريقيا

٣٤- تقوم منطقة شرقي أفريقيا الفرعية بعملية تحضير برنامج عمل دون إقليمي لمكافحة التصحر بواسطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبدأ تحضير برنامج عمل دون إقليمي في إطار الاتفاقية بعقد مشاورات دون إقليمية في أسمره بإريتريا في آب/أغسطس ١٩٩٥.

(أ) قطاعات التعاون المدرجة في البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٣٥- حددت دوائر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تسعة مجالات تعاون في إطار عملية برنامج العمل دون الإقليمي، وهي التالية:

- تطوير وإدارة الموارد الطبيعية القائمة عبر الحدود؛
- تشجيع إيجاد بيئة داعمة (الجوانب التشريعية والمؤسسية والاقتصادية والسياسية)؛
- جمع وتحليل وتبادل المعلومات المتعلقة ببرنامج العمل دون الإقليمي؛
- البحث والتطوير؛
- تثقيف الجمهور وتوعيته؛
- تنسيق برامج تطوير مصادر الطاقة البديلة؛

- التعاون في مجال مكافحة أعداء الزراعات، والنباتات العائمة، وناقلات الأمراض البشرية والحيوانية وأمراض النباتات؛
- نظم الإنذار المبكر والخطط المشتركة لتخفيف آثار الجفاف؛
- تعزيز القدرات.

٣٦- وأدمجت الأنشطة المتعلقة ببرنامج العمل دون الإقليمي في برنامج عمل أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وخطط تنفيذها على مراحل تتضمن تحديد المجالات ذات الأولوية الواردة في الاتفاقية وغير المشمولة بالتدابير الجارية لبرنامج الهيئة، ومواءمتها مع تنفيذ هذه المشاريع والبرامج ذات الأولوية.

(ب) عملية التشاور لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي واتفاقات الشراكة المبرمة مع البلدان المتقدمة و/أو الكيانات المهمة الأخرى

٣٧- نظمت أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما يتفق مع مرفق التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، مجموعة من المشاورات بغية تحديد الاتجاه العام الواجب اتباعه في القيام بعملية الاتفاقية. ويمكن أن يذكر بوجه خاص ما يلي:

- أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الخرطوم، السودان: اجتماع لتحديد منهجية تنفيذ الاتفاقية في المنطقة الفرعية؛
- آب/أغسطس ١٩٩٥، أسمرة، إريتريا: مشاورات للاتفاق على المجالات ذات الأولوية لبرنامج العمل دون الإقليمي؛
- شباط/فبراير ١٩٩٧، نيروبي، كينيا: ندوة دون إقليمية لدراسة المشروع الأولي لبرنامج العمل دون الإقليمي.

٣٨- وحظيت أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية خلال هذه الأنشطة بدعم قيم من شركاء تعاون تقليديين. وتيسر توقيع اتفاقات شراكة في هذا الصدد وتم الحصول على دعم مالي لتطوير أنشطة معينة ذات أولوية.

(ج) الموارد المالية المخصصة من البلدان الأطراف المتأثرة في المنطقة الفرعية والمساعدة المالية والتقنية الواردة أو اللازمة

٣٩- دفعت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اشتراكاتها النظامية بانتظام، مما مكن جزئياً الهيئة من أن تضمن من مواردها تمويل الأنشطة دون الإقليمية. والإرادة السياسية التي أعربت عنها دول المنطقة الفرعية على هذا النحو شجعت تطوير المساعدة المقدمة من شركاء تعاون عديدين، بمن فيهم أمانة الاتفاقية.

(د) المعالم والمؤشرات

٤٠- كلفت الأمانة العامة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بمهمة ضمان متابعة وتقييم العملية. ولهذا الغرض، قامت اللجنة التابعة للهيئة والمكلفة بالعلم والتكنولوجيا بتطوير المؤشرات والمعالم التي يجب أن تتيح التقييم الدائم لعملية برنامج العمل دون الإقليمي. واتخذت مبادرات لتحديد قاعدة عمل متكيفة مع احتياجات وخصائص المنطقة الفرعية فيما يتعلق بطبيعة المؤشرات التي يجب تطويرها، والتكامل بين برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية، ومستوى مشاركة الشبكات القائمة وغير ذلك من العوامل.

٤- في شمال أفريقيا

٤١- تمكنت البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من بدء عملية تحضير برنامج عملها دون الإقليمي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهو التاريخ الذي انعقد فيه في الرباط (المغرب) أول لقاء دولي معني بمكافحة التصحر في المغرب العربي. كما نظمت أمانة اتحاد المغرب العربي في تشرين الثاني/نوفمبر في مدينة تونس أياماً إعلامية مغاربية عن تنفيذ الاتفاقية.

(أ) قطاعات التعاون المدرجة في البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٤٢- حددت ثمانية مجالات عمل ذات أولوية واختيرت لعملية برنامج العمل دون الإقليمي على إثر مشاورات تمهيدية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) عقدت في إطار تنفيذ الاتفاقية.

- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية القائمة عبر الحدود؛
- تنسيق برامج تنمية موارد الطاقة البديلة؛
- التعاون من أجل إدارة مكافحة الآفات وأمراض النباتات والحيوانات والتحكم في تلك المكافحة؛

- تعزيز القدرات؛
- التعاون العلمي والتقني؛
- نظام الإنذار المبكر؛
- تبادل الخبرات والمعلومات؛
- العمل على تهيئة بيئة داعمة.

(ب) عملية التشاور لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي واتفاقات الشراكة المبرمة مع البلدان المتقدمة وغيرها من الكيانات المهمة

٤٣- إن الاستراتيجية المعتمدة لبلوغ أهداف برنامج العمل دون الإقليمي تستند أساساً إلى نهج شامل وحذر قائم على الارتباط بين الأنشطة الوطنية والأنشطة دون الإقليمية. وتسعى أمانة اتحاد المغرب العربي، في إطار هذا النهج، للعمل مع بلدان المنطقة الفرعية، ولادماج مكافحة التصحر في الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة في مجموع المغرب العربي.

٤٤- والنهج الذي يتبعه اتحاد المغرب العربي يستند في هذا الصدد إلى تطبيق المبادئ الرئيسية للاتفاقية وهي نهج المشاركة، ومبدأ لا مركزية القرار، ونهج التشاور، وإبرام اتفاقات شراكة.

٤٥- وجرت مشاورات أولى نظمتها أمانة اتحاد المغرب العربي في الرباط في نيسان/أبريل ١٩٩٧ بمشاركة ممثلين عن أمانة الاتفاقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرصد الصحراء والساحل، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار من بعد، وكذلك مركز العمل البيئي والإنمائي في العالم الثالث، وهي مشاورات ضمت خبراء اتحاد المغرب العربي للنظر في التدابير التمهيدية الكفيلة بأن تطلق تنفيذ الأنشطة التي يتكون منها برنامج العمل دون الإقليمي.

٤٦- وضمن التدابير المزمع اتخاذها لحفز الدينامية اللازمة للعملية، يجب ذكر مشروع إنشاء هيئة لتنسيق الأنشطة دون الإقليمية للاتفاقية المقررة داخل اتحاد المغرب العربي، وكذلك إنشاء هيئة استشارية دون إقليمية. وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن من المقرر أن تنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مدينة الجزائر الندوة دون الإقليمية الأولى التي ستقر آليات مؤسسية مختلفة والمشاريع التي يزمع تنفيذها في إطار برنامج العمل دون الإقليمي.

(ج) الموارد المالية المخصصة من البلدان الأطراف المتأثرة في المنطقة الفرعية لدعم العملية
والمساعدة التقنية والمالية الواردة أو اللازمة

٤٧- خطط لإنشاء صندوق دون إقليمي لمكافحة التصحر من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي؛ ومن المفروض أن يمول هذا الصندوق من اشتراكات الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وكذلك من شركاء التعاون. وقدرت احتياجات تمويل مشروع إنشاء وحدة لتنسيق برنامج العمل دون الإقليمي بنحو ١ ٢٩٥ ٧٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، منها مبلغ ٩٢٥ ٠٠٠ دولار يُلتزم على سبيل المساعدة المالية.

(د) المعالم والمؤشرات

٤٨- نظراً إلى أن عدة أحكام من الاتفاقية نصت على وضع مؤشرات لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، فقد وضعت مجموعة مقترحة من المؤشرات لتنفيذ الاتفاقية ومتابعة برنامج العمل دون الإقليمي، وذلك بوجه خاص بمساعدة مرصد الصحراء والساحل.

رابعاً- حالة تقدم عملية إعداد برنامج العمل الإقليمي

٤٩- أُرست التوصية رقم ٢ التي اعتمدها مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في أفريقيا الأسس لبدء عملية إعداد برنامج العمل الإقليمي الوارد في الاتفاقية بخصوص أفريقيا.

(أ) قطاعات التعاون المدرجة في البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٥٠- وفقاً لأحكام المادة ١٣ من المرفق الإقليمي لأفريقيا التي تحدد عموماً المجالات ذات الأولوية التي يتيح فيها برنامج العمل الإقليمي مزايا نسبية، قام مؤتمر البلدان الأفريقية بتعيين قطاعات التعاون التي يجدر أن تنفذ فيها الأنشطة ذات الأولوية المتصلة بعملية برنامج العمل الإقليمي لأفريقيا، على النحو التالي:

- المتابعة الإيكولوجية، ورسم الخرائط للموارد الطبيعية، والاستشعار عن بعد ونظم الإنذار المبكر؛
- الحراثة الزراعية وحفظ التربة؛
- الإدارة الرشيدة للمراعي وتعزيز زراعة نباتات الأعلاف؛
- الإدارة الرشيدة لموارد مياه الأحواض النهرية والبحرية والجوفية الكبيرة عبر الحدود؛

- تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المواتية للبيئة؛
- نظم الانتاج الزراعي المستدامة؛
- تعزيز بيئة تساند مكافحة التصحر وتعزز القدرات.

(ب) عملية الشاور لدعم إعداد وتنفيذ البرنامج واتفاقات الشراكة

٥١- خلال الفترة المستعرضة، تمحورت الأنشطة ذات الصلة بعملية برنامج العمل الإقليمي لأفريقيا، أساساً، حول عقد حلقات الندارس المواضيعية الإقليمية السبع التي أوصى بها مؤتمر البلدان الأفريقية. وقد عقدت، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ست من حلقات الندارس السبع المخططة، علماً بأن حلقة الندارس السابعة ستعقد في هراري، زمبابوي من ٢٠ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٥٢- وتجدر الإشارة إلى أن حلقات الندارس هذه كانت تستهدف أساساً تحقيق ما يلي:

- تعيين الأعمال ذات الأولوية والأنشطة التي يمكن أن تشكل المحاور الرئيسية لبرنامج العمل الإقليمي، وذلك لكل مجال من المجالات الموضوعية المقترحة؛
- اقتراح الترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لدعم تنفيذ التوصيات التي تنتج عن حلقات الندارس المختلفة ومتابعة برنامج العمل الإقليمي بوجه عام.

٥٣- وعموماً، شارك في أعمال حلقات الندارس الست التي تم عقدها ما بين ٥٠ و ٦٠ مشاركاً يمثلون مؤسسات دون إقليمية وإقليمية مختلفة تعمل في المجالات المعنية، فضلاً عن منظمات حكومية دولية هي بمثابة مراكز تنسيق لبرامج الأعمال دون الإقليمية، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، وبلدان أفريقية أطراف، ومنظمات غير حكومية، وشركاء في التعاون.

٥٤- وبالإضافة إلى ذلك، روعي، في مسألة المشاركة في حلقات الندارس وفي اختيار أماكن عقدها، مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ومبدأ السعي إلى تحقيق توازن سليم بين الجهات الفاعلة المختلفة المعنية على هذا المستوى: المؤسسات الأفريقية المتخصصة الإقليمية أو دون الإقليمية، والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات النطاق دون الإقليمي أو الإقليمي، والبلدان الأفريقية الأطراف ومراكز التنسيق التابعة للاتفاقية التي تم اختيارها بحسب المناطق الفرعية، والمؤسسات دون الإقليمية، ومراكز التنسيق التابعة لبرامج العمل دون الإقليمية.

٥٥- ويمكن إيجاز استنتاجات وتوصيات حلقات التدارس التي تم عقدها بالفعل على النحو التالي:

'١' حلقة تدارس إقليمية بشأن تعزيز شبكة للمتابعة الإيكولوجية، ورسم خرائط للموارد الطبيعية، والاستشعار عن بعد ونظم الإنذار المبكر في إطار برنامج العمل الإقليمي/مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٥٦- عقدت حلقة التدارس هذه في المركز الإقليمي للدراسات الطبوغرافية ورسم الخرائط والاستشعار عن بعد في نيروبي (كينيا) من ٥ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، بالتعاون مع حكومة كينيا وبفضل الدعم المالي الذي قدمته ألمانيا. وكانت الاستنتاجات الرئيسية كالتالي:

- نظرا إلى شدة تنوع وسائل تقييم عمليات التصحر وقواعد جمع البيانات، هناك حاجة كبيرة إلى توحيد البيانات العلمية والتقنية توحيدا قياسيا وتنسيقها وتحقيق التكامل بينها فيما يتعلق بالمتابعة الإيكولوجية ورسم خرائط للموارد الطبيعية. وتفرض هذه الحالة تحديث وزيادة تنسيق أنشطة جمع ومعالجة البيانات التي تقوم بها على مختلف المستويات المؤسسات المتخصصة العاملة في أفريقيا؛
- هناك حاجة عاجلة إلى تدليل العقبات الرئيسية المتمثلة في قلة الكوادر وعدم كفاية التحكم في استخدام نظام الاستشعار عن بعد والإدارة الحديثة لنظم الإنذار المبكر للوقاية من آثار التصحر والجفاف في أفريقيا.

٥٧- وتستهدف الأعمال ذات الأولوية المزمع القيام بها الانتفاع من مكتسبات التكنولوجيات المتقدمة لمكافحة التصحر و/أو تخفيف آثار الجفاف. وستسمح هذه الأعمال بمباشرة أنشطة معيارية (تعريف ومتابعة القواعد والمواصفات) لتحقيق التكامل بين أساليب وتقنيات جمع ومعالجة بيانات الرصد وتوحيدها القياسي وتنسيقها؛ ويجب أن تسمح الأعمال أيضا بإتمام أشغال رسم الخرائط الأساسية، لا سيما في عدد من البلدان والمناطق المتضررة، ومواصلة وتحسين الأنشطة المواضيعية للرصد الإيكولوجي ورسم خرائط للموارد الطبيعية؛ وتستهدف هذه الأعمال أخيراً تعزيز تبادل الخبرات في جمع وتفسير بيانات الاستشعار عن بعد، بما في ذلك حيازة ومعالجة صور السواتل، وتوحيدها القياسي، وتنسيقها ونشرها بواسطة تكنولوجيات المعلومات الحديثة (الإنترنت، ونظام المعلومات الجغرافية، والمواقع على الشبكة العالمية للمعلومات، والنشرات الإعلامية، وما إلى ذلك).

٥٨- وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية لتحسين وتعزيز التعاون الإقليمي، خلصت حلقة التدارس إلى ضرورة إنشاء آلية للتشاور يديرها مركز أو مركزا تنسيق يناظران الموضوعين اللذين استندت إليهما أعمال حلقة التدارس. وتم دمج الطرائق التنفيذية التي أعدت خلال حلقة التدارس هذه في نيروبي مع مجموعة الملاحظات التي أبدت في حلقات التدارس الخمس الأخرى ذات الصلة بعملية برنامج العمل الإقليمي. وهذه الترتيبات المؤسسية مرفقة بهذا التقرير.

٢٠٠٠ حلقة تدارس إقليمية بشأن تعزيز شبكة للحراثة الزراعية وحفظ التربة في إطار برنامج العمل الإقليمي/مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٥٩- عقدت حلقة التدارس هذه في بامako (مالي) من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث في مجال الحراثة الزراعية والحكومة المالية وبفضل الدعم المالي الذي قدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والحكومة الفنلندية.

٦٠- وبعد الانتهاء من الدراسة النقدية للمساهمة الراهنة للحراثة الزراعية وتقنيات حفظ التربة في مكافحة التصحر في أفريقيا، استخلص المشاركون الاستنتاجات التالية من أعمالهم:

• تتفاوت ممارسات تقنيات الحراثة الزراعية وحفظ التربة في أفريقيا لا بتفاوت طبيعة التربة ونوعيتها، فحسب بل وكذلك من منطقة إيكولوجية إلى أخرى، ووفقاً لعوامل اجتماعية - تنظيمية؛

• ترتبط العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير ممارسة هذه التقنيات في أفريقيا بتدني مستوى الانتفاع الاقتصادي الراهن من الحراثة الزراعية كوسيلة لمكافحة تآكل التربة، وبالتغير الكبير في مقادير هطول الأمطار (الذي هو سبب زوال عدد كبير من أنواع الأخشاب المحلية)، وبضعف مستوى الخصوبة في جزء كبير من أنواع التربة الأفريقية وعدم كفاية الاستثمارات المنتجة في قطاعات الأنشطة هذه؛

• هناك عوامل أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار كتلك المتعلقة بالحيازة العقارية وقلة الموظفين المؤهلين، وبضعف تطبيق نتائج البحث والتطوير على برامج استصلاح وإدارة الأراضي المتردية وعدم كفاية نشرها، وبعدم دمج الحراثة الزراعية وتدبير حفظ التربة دمجاً منهجياً في الأنشطة الأخرى للتنمية الريفية، وبنفسي الفقر وأثر البيئة الاجتماعية الاقتصادية غير المؤاتية.

٦١- وتتعلق التوصيات التي قدمت لتذليل العقبات المختلفة التي تم تعيينها بما يلي:

• الحاجة إلى إعادة توجيه سياسات البحث في مجال الحراثة الزراعية وحفظ التربة لإشباع حاجات السكان؛

• البحث عن حلول لمسألة الحيازات العقارية وتحسين الخصوبة العامة للتربة بزيادة تعميم الممارسات والتكنولوجيات التقليدية المحسنة؛

- تنمية وانتقاء الأصناف الجيدة الأداء وتوزيعها على الفلاحين؛
 - إشاعة نظم الحراجة الزراعية القائمة على المشاركة، وخاصة في إطار برامج عابرة للحدود تتعلق بتنمية الأحواض النهرية والبحرية المنحدرة تنمية متكاملة؛
 - مساندة أعمال تعزيز القدرات في مجالات الحراجة الزراعية وحفظ التربة على جميع مستويات أخذ القرارات، وخاصة على المستوى المحلي، من خلال التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية ومراكز التنسيق التابعة لبرامج العمل دون الإقليمية.
- ٦٢- واتفق المشاركون أخيرا على وضع استراتيجية تعزز التعاون الإقليمي وتسمح بزيادة مساهمة أنشطة البحث في مجال الحراجة الزراعية وحفظ التربة في مكافحة التصحر. وينبغي لهذا النهج أن يراعي احتياجات تنسيق الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بكل مؤسسة لزيادة التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتدريب المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. ويجب أن يتم ذلك من خلال تنفيذ برامج مشتركة للتدريب وتبادل الخبرات، ووضع تدابير دعم بوجه خاص في مجالي تعميم نتائج البحث - التطوير وتوعية صانعي القرارات.
- ٦٣- وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، أوصت حلقة التدارس، في جملة أمور، بالتشجيع على إنشاء آلية للتشاور الإقليمي في شكل شبكة تستجيب ولايتها للتوافق في الآراء الذي انبثق عن مداوات حلقة التدارس التي عقدت في نيروبي. وأخيرا، أيدت حلقة التدارس الترتيبات التي وضعتها حلقة التدارس الموضوعية الأولى بشأن برنامج العمل الإقليمي.
- ٣' حلقة تدارس إقليمية بشأن إنشاء شبكة لتعزيز الاستغلال الرشيد للمراعي وتنمية زراعة نباتات الأعلاف في أفريقيا في إطار برنامج العمل الإقليمي/مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
- ٦٤- عقدت حلقة التدارس هذه في أديس أبابا (أثيوبيا) من ٤ إلى ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث تربية الماشية والحكومة الإثيوبية، وبفضل الدعم المالي الذي قدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والحكومة الفنلندية.
- ٦٥- وفيما يلي موجز استنتاجات وتوصيات هذا التشاور:
- يمكن أن يزيد البحث القيمة الغذائية للأعلاف وانتاجيتها بفضل استخدام الأصناف المحلية والمجربة. وفي هذا الصدد، ينصح بالاعتماد على التفاعل بين النظم الزراعية - الصناعية والنظم الزراعية - الرعوية لزيادة الإنتاجية؛

- ينبغي زيادة توجيه التدريب، الذي يمثل النشاط الأساسي في معظم المؤسسات المتخصصة، نحو التصدي للشواغل الأفريقية، لا سيما عن طريق الأنشطة التي تعزز القدرات اللازمة للتنمية في مجالات الحراثة والرعي والزراعة؛ يجب أن يستهدف هذا التدريب في المستقبل التقنيين، والقائمين بأعمال التعميم ومستخدمي الموارد أنفسهم؛
- تبين أن تعزيز روابط الشراكة والعمل الشبكي بين الأفراد والجماعات والمؤسسات هو بمثابة أدوات مهمة لفض المشاكل التي ترتبط بإدارة المراعي وتنمية انتاج الأعلاف.

٦٦- وفي هذا الصدد، يقتضي الأمر تطبيق سياسة سليمة تقوم على اللامركزية وتؤمن إنشاء رابطات أو لجان لإدارة المياه والحيوانات والمواشي، فضلا عن وضع برامج. وتظل مواءمة قوانين الرعي وتنظيم الانتجاع على مستوى المناطق الفرعية المختلفة أمرين أساسيين لأنشطة برنامج العمل الإقليمي.

٦٧- والتعاون ضمن الشبكة، لا سيما بين المؤسسات المتخصصة، لا ييسر تبادل التكنولوجيات والمعلومات والخبرات فحسب، ولكن أيضا مواءمة وتنسيق السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل لاستغلال المراعي استغلالا رشيداً وتنمية زراعة الأعلاف على مستوى القارة.

٦٨- وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، أيدت حلقة الندارس الاقتراحات التي وافقت عليها حلقتا الندارس السابقتان.

٤٤٠ حلقة ندارس إقليمية بشأن العمل على إقامة شبكة أفريقية للإدارة المتكاملة لموارد مياه الأحواض النهرية والبحرية والجوفية الكبيرة عبر الحدود في أفريقيا في إطار برنامج العمل الإقليمي/مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٦٩- عقدت حلقة الندارس هذه في أبيدجان، جمهورية كوت ديفوار، من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي وبفضل الدعم المالي الذي قدمته الحكومات الإيطالية والألمانية والفرنسية.

٧٠- ويمكن إيجاز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية على النحو التالي:

يوجد في أفريقيا عدد كبير من المؤسسات التي تتمتع بخبرة طويلة فيما يتعلق بإدارة الأحواض النهرية والبحرية ويناابيع المياه، ولدى العديد منها بالفعل خطة توجيهية للإدارة. إلا أن أنشطة هذه المؤسسات تتسم بضعف مستوى تبادل المعلومات والخبرات، مما يبرر الحاجة إلى إقامة تعاون أكبر بين هذه الأنشطة لتعظيم مساهمتها في مكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، يجب أن تؤدي الأنشطة الواردة في

إطار برنامج العمل الإقليمي إلى القيام بأعمال المعاينة، وتعيين القيود الرئيسية التي ووجهت عند تنفيذ ما قامت به هذه المؤسسات من أنشطة مفيدة لمكافحة التصحر، وتطبيق استراتيجيات تسمح بإزالة هذه القيود. ومن بين القيود العديدة التي عينتها حلقة التدارس في هذا المجال، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى ما يلي:

- عدم كفاية الموارد المالية والبشرية الملائمة لدعم برامج تنمية موارد المياه المتقاسمة وإدارتها بشكل متكامل؛
- الشروط التي تفرضها الهيئات المقرضة للأموال على برامج الاستثمار الاقتصادي في إطار سياسات التكيف الهيكلي؛
- ضعف الالتزام السياسي من جانب الحكومات لصالح برامج استغلال المياه هذه.

٧١- وأوصت حلقة التدارس، في جملة أمور، بتنفيذ استراتيجيات تركز على الابتكارات التكنولوجية، وبرامج إعادة تشجير الأحواض النهرية المتدهورة، وجمع المعلومات والبيانات، وتعزيز القدرات، والتشجيع على وضع مشاريع نموذجية تقوم على المشاركة، ودعم البرامج القائمة، وتعزيز آليات المتابعة - التقييم.

٧٢- وثمة حل لمشكلة تمويل أنشطة المؤسسات المعنية بشواغل الاتفاقية يتمثل في الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتفاقية وفي تعبئة مقادير كبيرة من الموارد من جانب الجهات الفاعلة المعنية. وفي هذا الصدد، أوصت حلقة التدارس بزيادة مشاركة مصرف التنمية الأفريقي وجهات أخرى إقليمية فضلا عن شركاء التعاون في هذه الأنشطة.

٧٣- أما فيما يتعلق بالمسائل المؤسسية، فقد سمحت حلقة تدارس أبيدجان بإثراء اقتراحات الحلقة الدراستين السابقتين بشأن العمل الشبكي، وذلك بالتوصية بإعداد كتيب عن إجراء تشغيل الشبكات الموضوعية للتعاون الإقليمي. وتم أيضا تأييد الترتيبات المؤسسية التي وافقت عليها حلقات التدارس السابقة.

٥' حلقة تدارس إقليمية بشأن العمل على إنشاء شبكة للطاقات الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المواتية للبيئة في إطار برنامج العمل الإقليمي/مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٧٤- عقدت حلقة التدارس هذه في تونس العاصمة (تونس)، من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بالتعاون مع الحكومة التونسية عن طريق الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة؛ وأسهم أيضا في حلقة التدارس، مالياً وتقنياً، البرنامج الإقليمي بشأن الطاقات التقليدية التابع للبنك الدولي، ومعهد الطاقة والبيئة في البلدان التي تستخدم اللغة الفرنسية.

٧٥- وفيما يلي موجز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لحلقة التدارس:

تتسم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الأفريقية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال الطاقات الجديدة بتنوع شديد. ويمكن تجميعها مع ذلك في ثلاث فئات كبيرة هي:

- تعميم ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الرفيعة بالبيئة؛
- أنشطة الدعم وتعزيز الطاقات المتجددة؛
- أنشطة إدارة الموارد الطبيعية التي تدخل فيها الطاقة.

٧٦- وتخضع هذه الأنشطة لعدة قيود تتراوح بين ارتفاع كلفة التكنولوجيات والمعدات، وانخفاض مستوى التنسيق بين المشاريع التي يتم تنفيذها على مستويات مختلفة (الدولة، المؤسسات الحكومية الدولية، الجهات المقرضة للأموال) مروراً بانخفاض مستوى تمويل المشاريع ودوامها، وضعف مستوى تبادل المعلومات والاتصالات، وعدم معرفة البيئة والموارد البشرية معرفة كافية، والبيئة الاقتصادية غير المؤاتية لإشراك القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، تقترح التوصيات الرئيسية التي قدمتها حلقة التدارس التعجيل بإنشاء شبكة تضم المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تعمل في مجال الطاقات المتجددة لزيادة تأمين تنفيذ وتنسيق قواعد البيانات، وتعزيز المعلومات وتوعية صانعي القرارات والمسؤولين السياسيين فضلاً عن الجمهور العام، وتنفيذ مشاريع نموذجية عبر الحدود لأغراض التوضيح، والإسهام في تطبيق برامج التدريب والتثقيف.

٧٧- وفيما يتعلق بطرائق تعزيز التعاون الإقليمي، رأت حلقة التدارس أن تنفيذ برنامج العمل الإقليمي تنفيذاً رشيداً من شأنه أن يسمح للاتفاقية بدعم أنشطة جرد الكفاءات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. واتفق أيضاً على تسهيل سير المعلومات والخبرات المتركمة وتنسيق سياسات وأدوات التدخل فيما يتعلق بالطاقات المتجددة. ولاحظت حلقة التدارس أيضاً أن هناك موارد مالية ضخمة على المستوى الدولي، ولكن سبل تمويل المشاريع لا تزال محدودة. وفي هذا الصدد، عينت حلقة التدارس سلسلة من الأعمال التي ينبغي القيام بها لدى المؤسسات المالية وشركاء التعاون المتعددي الأطراف والثنائيين والتي يمكن أن تدعم المبادرات الأفريقية في هذا المجال.

٧٨- وأخيراً وكما كان عليه الحال بالنسبة لحلقات التدارس السابقة، فقد نظرت حلقة التدارس في تونس في مسألة العمل الشبكي وقدمت عناصر مكملة من أجل وضع اختصاصات للشبكات الموضوعية المراد تعزيزها، وخاصة مع مراعاة خاصية الاحتياجات في مجال الطاقات المتجددة وتعزيز التكنولوجيات المراعية للبيئة.

٦٠ حلقة تدارس إقليمية بشأن إنشاء شبكة لتعزيز نظام الانتاج الزراعي المستدام في إطار برنامج العمل الإقليمي/مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٧٩- عقدت حلقة التدارس هذه في سادوريه بالقرب من نيامي (النيجر) من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩ بالتعاون مع مركز الساحل التابع للمعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة/برنامج المناطق الواقعة على هامش الصحراء، وحكومة نيجيريا. وحظي تنظيم حلقة التدارس بدعم مالي قدمته حكومتا ألمانيا وفنلندا.

٨٠- وفيما يلي موجز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الناتجة عن هذا اللقاء:

• أكدت حلقة التدارس من جديد، منخدة، كأساس للتحليل، الشاغل الرئيسي للاتفاقية وهو بالنسبة لأفريقيا السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، الحاجة إلى إعادة توجيه نظم الإنتاج الزراعي الأفريقية الراهنة لتحقيق أهداف الاستدامة. والقيود الرئيسية المعينة على أنها تعترض تنفيذ هذه الأهداف هي: القيود البيئية، والقيود التكنولوجية، والقيود الاجتماعية - الثقافية، والقيود الاقتصادية، والقيود المؤسسية، والقيود السياسية.

• من بين عناصر الاستراتيجيات التي يمكن أن تسهم في إعادة توجيه السياسة في هذا المجال، أشار المشتركون في حلقة التدارس إلى جوانب عديدة ترتبط بالأرض، والمياه، والمدخلات، واليد العاملة، والاستهلاك، والسكان، والإرادة السياسية الجماعية، والتجارة الدولية والسوق، والقدرة على التنافس والتكنولوجيات.

• فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية الواجب اتخاذها لتنمية وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال، نظرت حلقة التدارس هنا أيضا في هذه المسألة في ضوء استنتاجات حلقات التدارس السابقة، مع التوصية بمراعاة الآليات الشبيهة القائمة والحاجة إلى دمج أنشطة تكميلية معينة.

٨١- وفي أعقاب انعقاد حلقات التدارس الست، تبين أن اتفاقات الشراكة التي أبرمت مع منظمة الوحدة الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحكومة كوت ديفوار، وبعض الشركاء الثنائيين في إطار انعقاد حلقات التدارس الموضوعية وأنشطة وضع مشاريع نموذجية عبر الحدود، هي الوحيدة في المرحلة الراهنة للعملية التي تكفل الحصول على موارد تدعم العملية. ومع ذلك، أعلن عدد من المؤسسات والبلدان الشريكة عن نوايا إيجابية من شأنها أن تسمح بمواصلة إدارة العملية.

٨٢- وقد تعدت الآن عملية إنشاء وحدة للتنسيق الإقليمي لدعم تنفيذ برنامج العمل الإقليمي المرحلة الحاسمة المتمثلة في التوقيع على مذكرة اتفاق مع مصرف التنمية الأفريقي، وهو المؤسسة المضيفة لهذه الوحدة. واتخذت الإجراءات اللازمة لبدء الأنشطة فورا، لا سيما بتنفيذ التوصيات الصادرة عن حلقات التدارس الموضوعية، والتحضير للمحفل الإقليمي لاعتماد وثيقة استراتيجية برنامج العمل الإقليمي. وستصبح وحدة التنسيق الإقليمي جاهزة

للعمل قبل انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف. وستتم متابعة وتقييم أنشطتها المختلفة بفضل آلية إقليمية لاتخاذ القرارات (اللجنة التوجيهية) سيتم إعداد جلساتها على أساس تقارير تقييم أنشطة الشبكات الموضوعية.

(ج) الموارد المالية التي خصصتها البلدان الأطراف في المنطقة لدعم تنفيذ الاتفاقية
والمساعدة التقنية والمالية المتلقاة أو المطلوبة

٨٣- عملاً بتوصية مؤتمر البلدان الأفريقية، نوقش مبدأ إنشاء صندوق للتيسير الإقليمي يدعم عملية برنامج العمل الإقليمي في بعض حلقات الندارس وسيعهد إلى مصرف التنمية الأفريقي بإجراء دراسة بالتعاون مع شركاء آخرين إقليميين ودوليين لإنشاء هذا الصندوق.

(د) المعالم والمؤشرات

٨٤- جرت المبادلات الأولى مع الشركاء المهتمين بإعداد مؤشرات لتقدم وتقييم عملية برنامج العمل الإقليمي (مرصد الصحراء والساحل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلخ) أثناء أعمال حلقة الندارس الإقليمية بشأن تعزيز شبكة للمتابعة الإيكولوجية ورسم خرائط للموارد الطبيعية والاستشعار عن بعد ونظم الإنذار المبكر التي عقدت في نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٨. ويجب أن تشكل هذه المسألة واحدة من الأنشطة الرئيسية لبرنامج العمل الإقليمي في إطار مهمته المتمثلة في تنسيق تطبيق الاتفاقية على المستويات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم بالفعل الحصول على نتائج في هذا المجال في أعقاب الأعمال التي قام بها اتحاد المغرب العربي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل ونادي الساحل.

المرفق

ملاح وصفية نموذجية لإقامة شبكة موضوعية للتعاون في إطار برنامج العمل الإقليمي في أفريقيا

الترتيبات المؤسسية

سمحت الاستنتاجات التي توصلت إليها حلقات التدارس الموضوعية المختلفة بتحديد الشروط اللازمة لتحسين التعاون الشبكي بين المؤسسات والمنظمات والوكالات والهيئات المعنية، في إطار برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر. وعموماً، برزت أربع نقاط رئيسية من المناقشات هي: تبرير العمل الشبكي، والترتيبات المؤسسية، ومعايير اختيار مركز التنسيق المؤسسي، وإجراء اختيار مركز التنسيق هذا.

ألف - الشبكة الموضوعية

(أ) التعريف

الشبكة هي إطار يربط المؤسسات أو المنظمات من أجل تحسين التعاون والتشاور وتنسيق ومواءمة السياسات والاستراتيجيات في إطار تطبيق برنامج العمل الإقليمي في أفريقيا.

(ب) أهداف الشبكة

- تيسير تبادل المعلومات والبيانات، والخبرات والمعارف والدراية الفنية المحلية للمؤسسات المعنية بتطبيق الاتفاقية، لا سيما على المستوى الإقليمي؛
- إنشاء نظام تنفيذي متكامل للمعلومات، وتعزيز مراكز التوثيق القائمة، وإنشاء مصارف للبيانات في المجالات المتفق عليها لتستعملها الجهات الفاعلة المعنية بعملية الاتفاقية، لا سيما على المستوى الإقليمي؛
- الحرص على اتساق البرامج على المستويين الوطني ودون الإقليمي وعلى تنفيذها؛
- تيسير نقل التكنولوجيات وحيازتها وتكييفها، والتعاون العلمي والتقني بين أعضاء الشبكة ومع العالم الخارجي، مع الحرص على إدراج عنصر التوازن بين الرجال والنساء في أنشطتها.

(ج) طرائق تشغيل الشبكات

لن يكون الانضمام إلى الشبكات مقيداً. ومع ذلك، ستكون هناك فئات مختلفة من الأعضاء ويجب أن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالخبرة والكفاءة على العمل والتعاون بشأن الموضوعات المختلفة التي يتفق عليها للشبكات التي سيتم العمل على إنشائها. وسمحت حلقات التدارس أيضاً بالبحث في العلاقات الوظيفية بين برنامج العمل الإقليمي وبرنامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الوطنية. وتم التشديد بوجه خاص على ضرورة تأمين صلة أكبر بين هذه المستويات الثلاثة. وأوصت حلقات التدارس أيضاً بإعداد كتيب عن إجراءات تشغيل الشبكات بمساعدة أمانة الاتفاقية. وسيحدد كتيب الإجراءات هذا، بدقة، شروط الانضمام إلى الشبكات.

(د) تكوين الشبكات

ستتألف الشبكات من مؤسسات وهيئات مختلفة (عامة وخاصة) متخصصة في المجالات ذات الأولوية التي يتم تحديدها، ومن ممثلي المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية النشطة في مكافحة التصحر، فضلاً عن الشركاء في التنمية.

(هـ) المهام الرئيسية للشبكات

- تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية بشأن المسائل ذات الصلة، بالتشاور مع وحدة التنسيق الإقليمي التابعة لبرنامج العمل الإقليمي، ونشر نتائج هذه المشاورات فضلاً عن المعلومات ذات الصلة بالمسائل الرئيسية التي تهتم الشبكة؛
- مساعدة المؤسسات والهيئات والبلدان الأفريقية على الحصول على البيانات والمعلومات التي تستوفي بانتظام والتي تتصل بالمجالات ذات الأولوية التي يتفق عليها؛
- تعزيز استخدام أدوات الاتصال الحديثة (الإنترنت، والمواقع على الشبكة العالمية للمعلومات، وما إلى ذلك) لتيسير المبادلات بين أعضاء الشبكة ومع الخارج؛
- فهرسة الخبرة المتاحة واختيار وسائل الاتصال الملائمة لإتاحتها للقائمين بالتنفيذ؛

وسيتم الانتهاء من وضع تفاصيل المهام التي سينفذها مركز التنسيق بالتشاور مع المؤسسة المعنية.

باء - مركز التنسيق

(أ) معايير اختيار مركز التنسيق

تتضمن هذه المعايير، في جملة أمور أخرى، العناصر التالية:

- الإرادة والتعهد بالتعاون والاسهام في إعداد برنامج العمل الإقليمي؛
- قدرة مختبرة (التمثيل الجغرافي، الموارد البشرية، الكفاءة، الهياكل الأساسية الملائمة)؛
- يجب أن ترتبط أنشطة مركز التنسيق ارتباطا مباشرا بمكافحة التصحر؛
- الكفاءة وقابلية التعاون وإدارة بعثات مشتركة وتكميلية أو أنشطة مع مؤسسات أخرى على المستويين الإقليمي والدولي؛
- القدرة على تعبئة الموارد المالية وتنسيق أنشطته هو مع أنشطة الشبكة.

(ب) اختيار مركز التنسيق

فيما يتعلق باختيار مركز التنسيق، أوصت حلقات التدارس الموضوعية المختلفة بأن تدعو أمانة الاتفاقية جميع المؤسسات المتخصصة إلى إبداء رغبتها في إيواء مركز التنسيق وتقديم ترشيحاتها إلى أمانة الاتفاقية على أساس المعايير والدور المحدد لمركز التنسيق. ومن جهة أخرى، توصي حلقات التدارس الموضوعية المختلفة بأن تصل هذه الترشيحات إلى الأمانة قبل المحفل المتعلق ببرنامج العمل الإقليمي الأفريقي لمكافحة التصحر المقرر عقده في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. والأمانة مدعوة إلى التكرم بتجميع المعلومات الواردة في الترشيحات وتقديم قائمة إلى الجزء الوزاري لمحفل برنامج العمل الإقليمي الذي سيقوم بتعيين مركز التنسيق لكل شبكة موضوعية.
